



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

هيئة الموارد الوراثية النباتية

الدورة الاستثنائية الأولى

روما، ٧-١١/١١/١٩٩٤

التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية

(هذه وثيقة اعلامية تحتوى على التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية كما صدر بمقتضى القرار ٨٢/٨ وملاحقه الثلاثة التي صدرت بمقتضى قرارات المؤتمر ٨٩/٤ و٨٩/٥ و٩١/٣. وكان مؤتمر المنظمة قد طلب فى قراره ٩٣/٧ تعديل هذا التعهد)

بيان المحتويات

الصفحات

2	أولا - الديباجة
4	ثانيا - التعاون الدولي
7	ثالثا - أحكام أخرى
8	الملحق الأول - القرار ٨٩/٤: تفسير متفق عليه بشأن التعهد الدولي
10	الملحق الثانى - القرار ٨٩/٥: حقوق المزارعين
12	الملحق الثالث - القرار ٩١/٣

التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية (١)

أولا - الديهاجية

المادة الأولى - الهدف

١ - يهدف هذا التعهد الى ضمان استكشاف الموارد الوراثية النباتية ذات الأهمية الاقتصادية أو الاجتماعية ، ولاسيما للقطاع الزراعي ، وصيانة تلك الموارد وتقييمها واتاحتها لصناعة عربية النباتات والأغراض العلمية . ويقوم هذا التعهد على أساس المبدأ المسلم به دوليا وهو أن الموارد الوراثية النباتية تراث للبشرية ومن ثم ينبغي أن تكون متاحة بغير قيود .

المادة الثانية - التعريفات ونطاق التعهد

١-٢ في هذا التعهد يقصد بالألفاظ التالية المعنى المذكور أمام كل منها :

(١) "الموارد الوراثية النباتية" تعنى مواد التكاثر الجنى أو الخضرى للنباتات النباتية التالية :

- (١) الأصناف المزروعة والأصناف التى تستنبت حديثا ،
- (٢) الأصناف المنقرضة ،
- (٣) الأصناف البدائية (الأجناس الأرضية) ،
- (٤) الأصناف البرية والعشبية من الأقارب القريبة للأصناف المزروعة ،
- (٥) الموارد الوراثية الخاصة (بما فى ذلك الأصناف المنتخبة أو التى فى طور الانتخاب أو الناتجة عن الطفرات)

(١) مستخرج من القرار ٨٣/٨ الصادر عن الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ، روما ، ٥ - ٢٣/١١/١٩٨٣ .

(ب) "المجموعات الأساسية للموارد الوراثية النباتية" تعنى مجموعة من المدور أو مواد التكاثر الخضرى (وتتراوح من زراعة الأنجى الى النباتات الكاملة) المحفوظة لضمان الأمن فى المدى البعيد من أجل المحافظة على التنوع الوراثى بما يحقق الأغراض العلمية ويوفر قاعدة لتربية النباتات .

(ج) "المجموعة العاملة" تعنى المجموعة المكتملة لحدى المجموعات الأساسية ، وتحتب منها عينات المدور بغرض التوزيع أو التبادل أو غير ذلك من الأغراض مثل الاكثار والتقييم ،

(د) "مؤسسه" تعنى وحدة تنشأ على المستوى الدولى أو القطرى ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية أو لا تتمتع بها ، لأغراض تتعلق بدراسة الموارد الوراثية النباتية وجمعها ، والاحتفاظ بها وصانتها ، وتقييمها ، أو تبادلها ،

(هـ) "مركز" يعنى مؤسسه لديها مجموعة أساسية أو مجموعة عاملة من المسوارد الوراثية النباتية ، كما هو مبين فى المادة السابعة .

٢-٢ يشمل هذا التعهد الموارد الوراثية النباتية المحددة فى الفقرة ١-٢ (أ) لجميع الأصناف ذات الأهمية الاقتصادية أو الاجتماعية ، ولاسيما للقطاع الزراعى فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل ، مع الاهتمام على وجه خاص بالمحاصيل الغذائية .

المادة الثالثة - استكشاف الموارد الوراثية النباتية

١-٣ على الحكومات المنضمة الى هذا التعهد أن تنظم أو ترتب ايفاد بعثات لاستكشاف وفقاً للمعايير العلمية المعترف بها ، بهدف تحديد الموارد الوراثية النباتية ذات الفائدة المحتملة التى تتعرض لخطر الفناء فى البلد المعنى ، وكذلك لتحديد الموارد الوراثية النباتية الأخرى التى يمكن الاستفادة منها فى التنمية والتى لايزال وجودها وخصائصها الأساسية مجهولين فى الوقت الحاضر ، وبصورة خاصة :

(أ) الأجناس الأرضية أو الأصناف الزراعية المعروفة التى تتعرض لخطر الفناء نظراً الى اهمالها بسبب زراعة الأصناف الزراعية الجديدة ،

(ب) الأنواع البرية من الأقارب القريبة للأصناف المزروعة فى المناطق التى تعتبر مراكز للتنوع الوراثى أو للتوزيع الطبيعى ،

(ج) الأصناف التى لا تزرع فى الوقت الحاضر غير أنها يمكن أن تستخدم لمطبخية الجنس البشرى كمصدر للغذاء أو للموارد الخام (مثل الألياف ، والمركبات الكيماوية ، والأدوية ، والأخشاب) .

٢-٣ سبذل جهود خاصة وفقاً للمادة الثالثة مقرة (أ) فى الحالات التى يكون فيها خطر فناء الأصناف النباتية مؤكداً أو محتملاً مثل استئصال الغطاء النباتى من الغابات الاستوائية المطيرة والأراضى شبه القاحلة وذلك بغرض توسيع المناطق المزروعة .

المادة الرابعة - صيانة الموارد الوراثية النباتية وتقييمها وتوثيقها

١٤- تتخذ الاجراءات التشريعية والاجراءات الأخرى المناسبة ، مع تطويرها وتعديلها عند الضرورة ، لحماية وصيانة الموارد الوراثية للنباتات التي تنمو في موطنها الطبيعي في المراكز الرئيسية للتنوع الوراثي .

٢٤- عند الضرورة تتخذ الاجراءات من طريق التعاون الدولي لضمان جمع المسوارد وصيانتها بطريقة علمية في المناطق التي تكون فيها الموارد الوراثية النباتية الهامة معرضة لخطر الغناء وذلك من جراء التنمية الزراعية أو غيرها .

٣٤- تتخذ الاجراءات المناسبة أيضا فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية المحفوظة خارج موطنها الطبيعية في بنوك الحبيبات أو في مجموعات النباتات الحية . وتعمل الحكومات والمؤسسات المنضمة الى هذا التعهد ، بوجه الخصوص ، على ضمان صيانة الموارد المذكورة والاحتفاظ بها بطريقة تصون خصائصها القيمة ليتمكن استخدامها في البحوث العلمية وفي عمليات النباتات ، كما تعمل على تقييمها وتوثيقها على نحو كامل .

المادة الخامسة - توافر الموارد الوراثية النباتية

٥ - تقوم سياسات الحكومات والمؤسسات المنضمة الى التعهد والتي يوجد تحسنت رقابتها موارد وراثية نباتية على السماح بالحصول على عينات من هذه الموارد ، والترخيص بتصديرها ، عندما تطلب هذه الموارد لأهداف البحث العلمي ، أو تربية النباتات ، أو صيانة الموارد الوراثية . وتقدم هذه العينات دون مقابل على أساس المساواة بالمثل ، أو بشروط تتفق عليها الأطراف المعنية .

ثانها - التعاون الدولي

المادة السادسة - أحكام عامة

٦ - يهدف التعاون الدولي ، بصورة خاصة ، الى ما يلي :

(أ) بناء قدرات البلدان النامية أو تعزيزها على أساس قطري أو شبه اقليمي اذا كان مناسبا ، في مجالات الموارد الوراثية النباتية ، بما في ذلك حصر النباتات وتحديدتها وتربيتها واکثار البذور وتوزيعها ، بهدف تمكين جميع البلدان من الاستفادة فائدة كاملة من الموارد الوراثية النباتية لخدمة تنمية الزراعة لديها .

(ب) تكثيف النشاطات الدولية في مجال صيانة الموارد الوراثية النباتية وتقييمها وتوثيقها وتبادلها ، وتربية النباتات ، والمحافظة على اللازم الوراثية ، واکثار البذور . ويشمل ذلك النشاطات التي تنفذها المنظمات وغيرها من الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، كما تشمل النشاطات التي تضطلع بها المؤسسات الأخرى ، ومن بينها النشاطات التي تدعمها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية . والهدف من ذلك هو أن تتوسع هذه النشاطات تدريجيا لتشمل جميع أصناف النباتات الهامة بالنسبة للزراعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد ، في الحاضر والمستقبل .

- (ج) دعم الترتيبات الواردة في المادة السابعة ، بما في ذلك اشتراك الحكومات والمؤسسات المعنية في هذه الترتيبات حيثما كان ذلك ملائماً وممكناً ،
- (د) بحث الترتيبات اللازمة لتمويل النشاطات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية ، مثل تعزيز وسائل التمويل المتاحة أو إيجادها .

المادة السابعة - الترتيبات الدولية

١٣٧ الترتيبات الدولية المعمول بها الآن تحت رعاية المنظمة والمنظمات الأخرى الشابة لمنظومة الأمم المتحدة ، والتي تنفذها المؤسسات القطرية والاقليمية والمؤسسات التي تدعمها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ، وخصوصاً المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية ، بهدف استكشاف الموارد الوراثية النباتية وجمعها والاحتفاظ بها وصانتها وتقييمها وتوثيقها وتبادلها واستخدامها ، ستكون موضع تطوير ، مع استكمالها عند الضرورة ، من أجل قيام نظام عالمي يضمن ما يلي :

- (أ) قيام شبكة من المراكز القطرية والاقليمية والدولية ، بما في ذلك شبكة دولية للمجموعات الأساسية في سنوك الجينات ، تكون منسقة دولياً وتوضع تحت رعاية المنظمة أو ولايتها ، وتصلح بمسؤولية رعاية المجموعات الأساسية أو العاطلة من الموارد الوراثية النباتية من أصناف نباتية معينة وذلك لخدمة المجتمع الدولي على أساس التبادل غير المقيد وبلا مقابل ،
- (ب) زيادة عدد هذه المراكز تدريجياً من أجل الوصول إلى أوسع تغطية ممكنة من حيث الأصناف النباتية والتوزيع الجغرافي ، على أن تؤخذ في الحسبان كذلك ضرورة وجود أكثر من نسخة من الموارد المراد صانتها والاحتفاظ بها ،
- (ج) تنفيذ نشاطات المراكز في مجال استكشاف الموارد الوراثية النباتية ، وجمعها ، والاحتفاظ بها ، وصانتها ، وحياتها ، وتقييمها ، وتبادلها ، مع مراعاة المعايير العلمية ،
- (د) توفير ما يكفي من الدعم المالي والتسهيلات ، من المصادر القطرية والدولية ، لتمكين المراكز من انجاز مهامها ،
- (هـ) تطوير نظام عالمي للمعلومات بالاستفادة من الترتيبات القائمة على أن تصلح المنظمة بتنسيقه ، وأن يشمل الموارد الوراثية النباتية الموجودة فسي المجموعات سالفة الذكر ويرتبط بالأنظمة المنشأة على المستويات القطرية وشبه الاقليمية والاقليمية ،
- (و) تقديم الانذار المبكر إلى المنظمة ، أو إلى أي مؤسسة تسميها المنظمة ، عن أي خطر يهدد صيانة مركز ما وإدارته بصورة فعالة ، بغرض اتخاذ الاجراءات العاجلة على المستوى الدولي لصيانة المواد الموجودة لدى المركز ،

(ز) يتولى المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية متابعة نشاطاته الحالية وتطويرها ، وذلك في اطار اختصاصاته ، ومع الاتصال بالمنظمة ،

(ح) (1) أن يتوافر التمويل الكافي لتوسيع القدرات المهنينة والمؤسسية المتعلقة بهذا الموضوع وتحسينها في البلدان النامية ، بما في ذلك التدريب فسيس المؤسسات الملائمة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية ، (2) أن تؤدي النشاطات الشاملة في اطار هذا التعهد ، في نهاية الأمر ، الى تحقيق تحسن جوهري في قدرات البلدان النامية على انتاج النوعيات المحسنة من المحاصيل وتوزيعها بما يحقق زيادات كبيرة في الانتاج الزراعي ، ولاسيما في البلدان النامية .

٢-٧ وفي اطار هذا النظام العالمي ، يكون لأي حكومة أو مؤسسة توافق على المشاركة في هذا التعهد أن تلجع المدير العام للمنظمة برغبتها في أن يعتسرف بالمجموعة أو المجموعات الأساسية الموجودة تحت مسؤوليتها كجزء من الشككس الدولية للمجموعات الأساسية في بنوك الجينات تحت رعاية المنظمة وولايتها . ويضع المركز المعنى المواد الموجودة في المجموعة الأساسية تحت تصرف المشتركين فسيس التعهد ، بناء على طلب المنظمة ، لأغراض البحوث العلمية وتربية النباتات وصيانة الموارد الوراثية ، دون مقابل ، على أساس التبادل الشائئ أو شروط يتفق عليها .

المادة الشامنة - الضمانات العالية

١-٨ تنظر الحكومات المنضمة الى التعهد ووكالات التمويل ، بمفردها أو مجتمعة ، في الموافقة على الاجراءات التي من شأنها وضع أسس مالية سليمة للنشاطات المتعلقة بهدف هذا التعهد ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية التي تعزز قدراتها في مجالات نشاطات الموارد الوراثية وتربية النباتات واكثار البذور .

٢-٨ على الحكومات المنضمة الى التعهد ووكالات التمويل أن تبحث ، على وجه الخصوص ، امكانية ايجاد الوسائل التي من شأنها أن تضمن توافر الاعتمسادات المالية التي يمكن تعسثها على الفور لمواجهة أوضاع من النوع الوارد في المادة السابعة فقرة ١ (و) .

٣-٨ تولى الحكومات والمؤسسات المنضمة الى التعهد ووكالات التمويل اهتماما خاصا للطلبات التي توجهها المنظمة من أجل الحصول على تمويل من خارج الميزانية أو على المعدات أو الخدمات الضرورية لمواجهة أوضاع من النوع الوارد في المسادة السابعة فقرة ١ (و) .

٤-٨ إذا كان انشاء الشبكة الدولية وتشغيلها يلقى تكاليف اضافية على عاتق المنظمة تلجأ في تمويلها الى موارد من خارج الميزانية أساسا .

المادة السابعة - دور المنظمة في رصد الأعمال وما يتصل به

١٣٩ - تستعرض المنظمة باستمرار الأوضاع الدولية فيما يتعلق باستكشاف المسسوارد الوراثة النباتية وتجميعها وصيانتها ، وثوثيقها ، ونسائلها ، واستخدامها ،

٢٣٩ - تقوم المنظمة بوجه خاص بإنشاء جهاز حكومي دولي يختص برصد تنفيذ الترتيبات المشار إليها في المادة السابعة ، وباتخاذ أو التوصية باتخاذ الاجراءات اللازمة أو المرغوب فيها من أجل ضمان شمول النظام العالمي وفعالية عملياته بما يتفق وهذا التعهد .

٣٣٩ - عند أداء المنظمة لمسؤولياتها المنصوص عليها في القسم الثامن من هذا التعهد تتشاور مع الحكومات التي أبلغت إليها عزمها على دعم الترتيبات الواردة في المادة السابعة من هذا التعهد .

ثالثا - أحكام أخرى

المادة العاشرة - اجراءات الصحة النباتية

١٠ - لا يخل هذا التعهد بأي تدابير تتخذها الحكومات - تمشيا مع أحكام الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المبرمة في روما بتاريخ ٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٥١ - لتنظيم دخول الموارد الوراثة النباتية الى أراضيها بهدف منع دخول الآسستات النباتية أو انتشارها .

المادة الحادية عشرة - معلومات عن تنفيذ هذا التعهد

١١ - توضح الحكومات والمؤسسات للمدير العام للمنظمة ، عند انضمامها لهيئتها التعهد ، مدى قدرتها على الوفاء بالعماديء التي يتضمنها التعهد ، وتقدم له في كل سنة معلومات عن الترتيبات التي اتخذتها أو تنوي اتخاذها لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها هذا التعهد .

الملحق الأولالقرار ٨٩/٤ (١)تفسير متفق عليه بشأن التعهد الدولي

ان المؤتمر ،

ان يدرك أن :

الموارد الوراثية النباتية ميراث مشترك للبشرية ينبغي المحافظة عليه ،
واتاحتها ، دون قيود ، للاستخدام لفائدة الأجيال الحالية والقادمة ،

وان يدرك أيضا أن :

(أ) التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية يمثل اطارا رسميا يهدف الى
ضمان صون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها واتاحتها بصورة آمنة ،

(ب) بعض البلدان لم تنضم للتعهد ، في حين انضمت بلدان أخرى مع بعض التحفظات
لاحتتمال وجود تضارب بين بعض أحكام التعهد والتزامات هذه البلدان الدولية
والقواعد القطرية المعمول بها فيها ،

(ج) هذه التحفظات والقيود يمكن التغلب عليها من خلال وضع تفسير متفق عليه
للتعهد يعترف بحقوق مربي النباتات وحقوق المزارعين ،

يوافق على التفسير المتفق عليه الوارد فيما بعد والذي يهدف الى وضع الأساس
لنظام عالمي منصف وبالتالي ينم بالفوة والاستمرار مما يسر سبب التحفظات التي
قدمتها بعض البلدان فيما يتعلق بالتعهد الدولي وضمان انضمام البلدان الأخرى
اليه :

تفسير متفق عليه

١ - حقوق مربي النباتات كما يحددها الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية
الجديدة لا تتنافى مع التعهد الدولي ،

٢ - يجوز لأي دولة أن تفرض حدا أدنى محسب ، من القيود على التبادل الحر للمواد
التي تشملها المادة ٢ - ١ (أ) من التعهد الدولي - اذا كانت تلك القيود
ضرورية لتنفيذ التزاماتها القطرية والدولية ،

(١) مستخرج من تقرير الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ،

روما ١١ - ١٩٨٩/١١/٢٩

٣ - تعترف الدول التي التزمت بالتعهد بالدور الضخم الذي أسهم به المزارعون من جميع الأقاليم في صون الموارد الوراثية النباتية وتثبيتها ، وهو ما يشكل أساس الانتاج النباتي في شتى أنحاء العالم ، ويرس أساس "مفهوم حقوق المزارعين" ،

٤ - تعتبر الدول الملتزمة بالتعهد أن أفضل وسيلة لتنفيذ مفهوم حقوق المزارعين هي ضمان صون الموارد الوراثية النباتية وإدارتها واستخدامها لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة من المزارعين . ويمكن تحقيق ذلك من خلال وسائل ملائمة تشرف عليها هيئة الموارد الوراثية النباتية ومن بينها ، على وجه الخصوص ، الصندوق الدولي للموارد الوراثية النباتية الذي أنشأته المنظمة بالفعل . وتحقيقا لمسؤولية أكثر البلدان استفادة من استخدام الأصول الوراثية ، يمكن استكمال الصندوق بمساهمات أخرى من الحكومات الملتزمة بالتعهد ، على أساس يتفق عليه بما يكفل للصندوق أساسا طويلا ومستمر . ويتعين استخدام الصندوق الدولي في دعم برامج صون الموارد الوراثية النباتية وإدارتها واستخدامها ، لا سيما في البلدان النامية ، وتلك البلدان التي تتوافر لديها مصادر هامة للمواد الوراثية النباتية . وينبغي اسناد أولوية خاصة للبرامج التعليمية المكثفة الموجهة لأخصائي التكنولوجيا الحيوية ولدعم قدرات البلدان النامية في مجال صون الموارد الوراثية وإدارتها ، وكذلك لتحسين تربية الشتاتيات وانتاج البذور .

٥ - والمفهوم أن :

(أ) تعبير "خربة الحصول" لا يعنى الحصول بالمجان ،

(ب) ان المزايا المستمدة من التعهد الدولي انما هي جزء من نظام للتبادل وينبغي أن تقتصر على البلدان الملتزمة بالتعهد الدولي .

(صدر في ١١/٢٩/١٩٨٩)

الملحق الثاني(١) القرار ٨٩/٥حقوق المزارعينان المؤتمر ،اذ يدرك :

- (أ) أن الموارد الوراثية النباتية ميرات للجنس البشرى عامة ينبغي صيانته ، واستخدامه بدون أى ممارسات تحد من توافره ، وذلك لمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة ،
- (ب) أن الموارد الوراثية النباتية لا يمكن أن تستغل استغلالا كاملا إلا من طريق برنامج لتربية النباتات ، وأنه فى حين تتوافر معظم هذه الموارد فى شكل نباتات برية وسلالات أرضية بدائية فى البلدان النامية ، فإن سبل التدريب والمرافق اللازمة لحصر النباتات وتحديدتها وتربيتها تعتبر غير كافية أو معدومة تماما فى عدد كبير من هذه البلدان ،
- (ج) أن الموارد الوراثية النباتية تعد أساسية ولا غنى عنها فى تحقيق التحسين الوراثى للنباتات المزروعة ، وأن هذه الموارد لم تستكشف بدرجة كافية ، وأنها معرضة لخطر التدهور والفقْد ،

وإذ يرى :

- (أ) أن أجيالا لا حصر لها قامت على امتداد التاريخ بصون الموارد الوراثية النباتية وتحسينها وتوفيرها ،
- (ب) وأن أغلب هذه الموارد الوراثية النباتية تأتي من البلدان النامية ، ومع ذلك لا يعترف بمساهمات مزارعيها أو يكافأوا على جهودهم بدرجة كافية ،
- (ج) وأن الضرورة تستدعى أن يستفيد المزارعون لاسيما فى البلدان النامية استفادة كاملة من الاستخدام المحسن والمتزايد للموارد الطبيعية التناسلية قاموا بصونها ،
- (د) وأن هناك حاجة الى مواصلة عمليات صون الموارد الوراثية النباتية (فى مواقعها الطبيعية وخارجها) وتنميتها واستخدامها فى جميع البلدان وتعزيز قدرات البلدان النامية فى هذه المجالات ،

(١) مستخرج من تقرير الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ، روما ، ١١ - ٢٩ / ١١ / ١٩٨٩ .

يقتر أن مفهوم حقوق المزارعين يعنى الحقوق الناشئة عن مساهمة المزارعين فى الماضى أو فى الحاضر أو فى المستقبل - وخاصة هؤلاء المزارعين الذين يعيشون فى مراكز أصول وتنوع الموارد الوراثية النباتية - فى صون هذه الموارد وتحسينها وتوفيرها . وهذه الحقوق مؤولية المجتمع الدولى باعتباره قِماً على الأجيال الحاضرة والمقبلة من المزارعين من أجل ضمان تمتعهم بكل ثمار هذه المساهمة ودعم مواصلتهم لمساهماتهم ، وكذلك تحقيق الأهداف العامة للتعهد الدولى من أجل :

- (أ) ضمان الاعتراف بالحاجة الى عمليات الصون على مستوى العالم ، وتوفير الأموال الكافية لهذا الغرض ،
- (ب) مساعدة المزارعين ومجتمعاتهم المحلية فى جميع أقاليم العالم ، ولاسيما فى مناطق أصول وتنوع الموارد الوراثية النباتية ، على حماية مواردهم الوراثية النباتية والمجال الحيوى الطبيعى وصيانتها ،
- (ج) تمكين المزارعين ومجتمعاتهم المحلية وبلدانهم فى جميع الأقاليم من أن يشاركوا مشاركة كاملة فى الفوائد التى تنشأ عن الاستخدام المحسن للموارد الوراثية النباتية فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل من خلال تربية النباتات أو غير ذلك من الأساليب العلمية .

(صدر فى 11/29/1989)

القرار ٩١/٣ (١)

الملحق الثالث بالتعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية

إن المؤتمر،

إذ يدرك أن:

- مفهوم تراث البشرية، حسيما هو وارد في التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية، يخضع لشرط سيادة الدول على الموارد الوراثية النباتية الموجودة في أراضيها؛
- توافر الموارد الوراثية النباتية، وما يلزمها من معلومات وتقنيات وأموال لميانتها واستخدامها، يكمل عل منها الآخر، وله نفس القدر من الأهمية؛
- جميع الدول يمكن أن تكون من الجهات المتبرعة بالموارد الوراثية النباتية والمعلومات والتقنيات والأموال ومن الجهات المستفيدة منها؛
- شروط الحصول على الموارد الوراثية النباتية مازالت في حاجة إلى توضيح.

وإذ يرى:

- أن أفضل وسيلة لضمان المحافظة على الموارد الوراثية النباتية هو استخدامها بصورة فعالة ومفيدة في جميع البلدان؛
- أن المزارعين في جميع أنحاء العالم، قاموا عبر آلاف السنين، بزراعة الموارد الوراثية النباتية وصيانتها ورعايتها وتحسينها وتوفيرها، وما زالوا يقومون بذلك حتى الآن؛

(١) مستخرج من تقرير الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر المنظمة، روما، ١٩٩١/١١/٢٧-٩

١- أن لكل من التقنيات المتقدمة، والتقنيات الريفية المحلية أهمية في صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها، وأنها تكمل بعضها الآخر؛

٢- وأن علا من استراتيجيات المياعة في المواقع الطبيعية وخارج تلك المواقع له أهمية في المحافظة على التنوع الوراثي، وأنها تكمل بعضها الآخر.

يوافق على النقاط التالية:

١- أن للدول حقوق السيادة على الموارد الوراثية النباتية الموجودة في أراضيها؛

٢- أن السلالات المتوافرة لدى مربى النباتات، ومواد التربية المتوافرة لدى المزارعين لن تتاح لغيرهم، خلال فترة تربيتها، إلا بموافقة من استنبطوها؛

٣- أن حقوق المزارعين ستطبق من خلال صندوق دولي للموارد الوراثية النباتية يوفر الدعم لبرامج صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها، وخاصة في البلدان النامية، دون أن يكون ذلك قاصرا عليها؛

٤- أن صيانة الموارد الوراثية النباتية بمورة فعالة واستخدامها بطريقة قابلة للاستمرار ضرورة مستمرة، وبالتالي ينبغي أن تكون موارد الصندوق الدولي وغيره من آليات التمويل عسيرة وقابلة للاستمرار، وتستند إلى مبدأ المساواة والشفافية؛

٥- أن تتولى الجهات المتبرعة بالموارد الوراثية، والاموال، والتكنولوجيا، من خلال هيئة الموارد الوراثية النباتية، تحديد ومراقبة سياسات الصندوق المذخور، وبرامجه وأولوياته وآليات التمويل الأخرى، بعد التشاور مع الأجهزة الفنية الملائمة.

(صدر في ١١/٢٥/١٩٩١)